التغيير السياسيّ وأثره في التنميَّة السياسيَّة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

م. د. حسن كريم مطر
جامعة الفراهيدي/ كلية القانون
hkmk7171@gmail.co

الملخص:

هنالك فروقات بين الدول والمجتمعات، فبعضها متحضرة ومتعلمة وبعضها الآخر قابعةٌ في غياهب التخلف والرجعيَّة. ومردُّ ذلك الى التنمية في جميع النواحي الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة، إذ تعدُّ الأخيرة أهم جوانب التنمية لارتباطها بحالة التخلف التي تعاني منها البلدان التي وقعت تحت السيطرة الاستعماريَّة الغربيَّة وكيفية الخروج منها. فقد شهدت كثير من البلدان استقلالًا طرح الكثير من التحديات لمواجهة مشاكل بناء الدولة والتنمية والتغيير للتغلب على حالات التشوه والضعف في مجالات الحياة المختلفة عقب الحرب العالميَّة الثانية.

ويروم هذا البحث بيان أثر التغيير السياسيّ في عملية التنمية السياسيَّة في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، وذلك بالوقوف على مفهومي التغيير السياسيّ والتنمية السياسيَّة مع ذكر العوامل المؤثرة على التنمية السياسيَّة وبيان خصائصها ونظرياتها وآلياتها.

الكلمات المفتاحية: التغيير السياسيّ، بناء الدولة ، التنميَّة السياسيَّة، العراق.

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٤/٨/٢٣	تاريخ القبول: ٢٠٢٤/١٠/١١	تاريخ النشر: ٢٠٢٤/١٢/١

Political Change and its Impact on the Political Development in Iraq after 2003

Lecturer Dr. Hasan Kareem Mutar
Al-Farahidi University / College of Law
hkmk7171@gmail.com

Abstract:

There are differences between countries and societies, some of which are civilized and educated, while others are mired in backwardness and reactionism. This is due to development in all social, economic and political aspects, as the latter is the most important aspect of development due to its connection to the state of backwardness suffered by countries that fell under Western colonial control and how to get out of it. Many countries have witnessed independence that posed many challenges to confront the problems of state building, development and change to overcome cases of distortion and weakness in various areas of life after World War II.

This research aims to demonstrate the impact of political change on the process of political development in Iraq after 2003 AD, by examining the concepts of political change and political development, mentioning the factors affecting political development and explaining its characteristics, theories and mechanisms.

Keywords: Political Change, State Building, Political Development, Iraq.

المقدمـة:

عند النظر للعالم من حولنا سنجد اختلافًا واضحًا وكبيرًا، اختلافًا على المستويات وفي الاتجاهات كافَّة، فسنجد دول متقدمة للغاية ودول متخلفة وتقبع في مؤخرة سلم الترتيب، وسنجد في الوقت نفسه، مجتمعات متحضرة ومتعلمة وعلى قدر من المعرفة والثقافة، ومجتمعات يحيط بها الجهل وتعيش في غياهب التخلف والرجعيَّة، ودول ومجتمعات بها المصانع والشركات والمشاريع والاستثمارات في جميع المجالات، ودول تعاني الفقر ولا تنتج ولا تعمل وتعيش على المعونات والتبرعات.

ولعل السؤال الجوهريّ الذي يتبادر إلى ذهن كل شخص، لماذا هذه الفروقات بين الدول والمجتمعات؟ بكل بساطة الإجابة تكمن في كلمة واحدة وهي التنمية بشكل عام، ففي السابق، بدأت الدول كافة من الصفر حيث لا تكنولوجيا أو مشروعات أو علم أو أيّ شيءٍ آخر، وبمرور الوقت بدأت دول ومجتمعات في السعي والاجتهاد للوصول إلى مستوى معيشي أفضل.

وحيث أن العالم في حالة صراع من أجل تأمين حاجات وموارد ومصادر للطاقة، وأن السبيل لتأمينها لا يأتي إلا عبر عملية تنموية شاملة ومستدامة.

وحيث إن مجالات التنمية التي تحتاجها كل دولة متعددة وضرورية، فلابد لها من تنمية اقتصادية للوصول إلى اقتصاد قويّ في مواجهة التقلبات الاقتصاديَّة العالميَّة، بهدف رفع المستوى المعيشي للمواطنين، والقدرة على استيراد وتأمين حاجات المواطنين، وكذلك الدولة في حاجة للتنمية السياسيَّة حيث السياسة هي المحرك الأوّل لعمليَّة التنمية، فعلاقاتك الجيدة مع الدول المجاورة تبقيك في سلام وتعاون دائم ولا تحتاج لخوض الحروب وخسائرها، وكذلك فإنّ الدولة مطالبة بالتنمية الاجتماعيَّة والتي تعدُّ أهم جوانب التنموية حيث البدء من ترسيخ المبادئ والقيم والأخلاق والاهتمام بالتعليم ووسائله، وكذلك التنمية الزراعيَّة والأمن الغذائيّ للدول والشعوب، كل هذه تحديات تنمية تقابل الدولة ولا بد لها من اتخاذ الوسائل كافة لتحقيق التنمية المختلفة التي تضمن حق المواطنين وحق الأجيال القادمة. ويعدُّ حقل التنمية السياسيَّة من الحقول التي حظيت بدراسات عديدة ومتنوعة؛ بسبب ارتباطها بحالة التخلف وكيفية الخروج منها، وهي الحالة التي تعاني منها البلدان التي وقعت تحت السيطرة الاستعماريَّة الغربيَّة. وبرز الاهتمام بصورة متزايدة في قضايا التنمية، في فترة ما بعد الحرب العالميَّة الثانية، التي شهدت استقلال الكثير من الدول، وما طرحه الاستقلال من تحديات ومواجهة مشاكل بناء الدولة، والتنمية والتغيير، للتغلب على حالة الضعف والتشوه في المجالات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والسياسيَّة. وبسبب تلك الحالة التي كانت عليها الدول التي وقعت تحت السيطرة الاستعماريَّة، أُطلق عليها تسميات مثل (دول العالم الثالث) و(الدول النامية) و(الدول المتخلفة)، وكانت هذه الدول وأوضاعها ومشاكلها هي مجال وموضوع دراسات التنمية، التي تركزت اهتماماتها بصورة عامَّة حول مواضيع (النمو) و (التحديث) و(التقدّم) (هيجوت ٢٠٠١، ٢١).

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من محاولات لبيان ما يمثله التغيير السياسيّ والتمنية السياسيَّة من استقرارٍ لأي نظام سياسيّ وأنَّ الغاية الأساسيَّة من التمنية السياسيَّة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ هو الوصول إلى بناء دولة ديمقراطيَّة يتمتع فيها المواطن بالحقوق والضمانات الأساسيَّة عن طريق قدرة النظام السياسيّ على توظيف البنى والمرتكزات المؤسساتيَّة لمُمَارسة الديمقراطيَّة.

إشكاليَّة البحث:

تكمن في أنَّه على الرغم من حدوث التغيير السياسيّ في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والانتقال من نظام شمولي استبدادي إلى نظام ديمقراطيّ إلَّا أنَّ واقع التمنية السياسيَّة يمرُّ بتحديات وصعوبات تواجه عمليَّة الشروع فيها وتجاوزها لأجل إنجازها.

فرضية البحث:

سيحاول البحث الإجابة عن التساؤل الآتي: ما هو أثر التغيير السياسيّ في عملية التنمية السياسيَّة في العراق بعد عام ٢٠٠٣؟ وللإجابة عن هذا التساؤل لا بد من الوقوف على مفهوم التغيير السياسيّ والتنمية السياسيَّة مع ذكر العوامل المؤثرة على التنمية السياسيَّة وبيان خصائص، ونظريَّات، وآليات التنمية السياسيَّة.

منهجيَّة البحث:

بغية الوصول إلى النتائج اعتمد الباحث على منهج التحليل النظميّ والمنهج الوصفيّ باستعمال أدوات البحث العلميّ للإفادة منه لدراسة واقع المجتمع العرقيّ والتغيير السياسيّ الذي حصل فيه وانعكاسه على واقع التنمية السياسيَّة في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

المبحث الأوَّل: التغيير والتنمية السياسيّين، المفهوم والخصائص

في هذا المبحث سنقف على مفهوم كل من التغيير السياسيّ والتنمية السياسيَّة، ومن ثمَّ بيان خصائص التنمية السياسيَّة والعوامل المؤثرة فيها، لذا جرى تقسيمه على مطلبين، وكالآتي بيانه:

المطلب الأوَّل: مفهوما التغيير والتنمية السياسيّينِ:

أوَّلًا: مفهوم التغيير السياسيّ:

التغيير لُغةً: في المعجم الوسيط هو "جعل الشيء على غير ما كان عليه"، فالتغيير مصدر يعبر عن صيغة مبالغة مشتق من الفعل (غيّر) الشيء بمعنى حوله وبدله بآخر، وأيضًا جعله غير ما كان عليه في السابق، وتغيّر: تحول وتبدل (مصطفى وآخرون دت).

ويشير مفهوم التغيير السياسيّ إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسيَّة في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة، ويقصد به الانتقال من وضع غير

ديمقراطيّ استبداديّ إلى وضع ديمقراطيّ (مقلد و ربيع ٤٧،١٩٩٤) .والتغير السياسيّ السلميّ قد يُطلق عليه مصطلح (إصلاح) ويمكن عدَّه مرادفًا للتغيير الدستوريّ في القيادة أو لإعادة بناء التأثير السياسيّ داخل المجتمع (الموسوي ٢٠٠٦،٢٧).

ويُعرف معجم المصطلحات السياسيَّة والاستراتيجيَّة التغيير السياسيّ بأنَّه "تغيير يصاحب مفهوم الثورة التي تصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة السياسيَّة وهو تغيير كيفي أو نوعي أو عميق بشرط أن يكون حاسم النتائج" (عبد الفتاح ٢٠٠٨، ٩٣).

والتغيير السياسيّ كذلك هو "مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسيَّة في المجتمع أو طبيعة العمليات السياسيَّة والتفاعلات بين القوى السياسيَّة وتغيير الأهداف، بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوَّة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول (مقلد و ربيع ٤٧،١٩٩٤).

وثمَّة من يرى أنَّ التغيير عملية شموليَّة تهدف إلى تأمين المصالح العليا للأُمة وينساق الكثير من الباحثين بالرأي القائل بشموليَّة التغيير؛ لأنَّه يشمل جميع النواحي السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة مع التركيز على الناحية السياسيَّة، وهناك من يرى التغيير بدلالة التجديد، والتجديد لدى أصحاب هذا الرأي هو عملية شاملة يستوجب مشاركة الجميع في مواقفهم المميزة وامكاناتهم الواضحة (البغدادي ١٨،٢٠١١-١٩).

ويأتي التغيير السياسيّ استجابةً لعدة عوامل أهمها:

١- الرأي العام، أو مطالب الأفراد من النظام السياسيّ، لكن هذه المطالب لن تتحول في كثير من الأحيان إلى مخرجات إذا لم يتمّ تبنِّيها من قبل الأحزاب وجماعات المصالح والضغط (بركات واخرون ٢٦٤،١٩٨٧-٢٧٠).

٢- تغير في نفوذ وقوَّة بعض الحركات والأحزاب وجماعات المصالح، بما يعنيه تحول الأهداف الحزبيَّة أو الخاصَّة من إطار الحزب إلى إطار الدولة.

٣- تداول السلطات، في الحالات الديمقراطيَّة، أو إعادة توزيع الأدوار في حالات أخرى كالانقلابات، يعني تلقائيًّا أن حياة سياسيَّة جديدة بدأت تتشكل، وفق منطق القيادة الجديدة.

٤- ضغوط ومطالب خارجيَّة، من قبل دول أو منظمات، وتكون هذه الضغوط بعدة أشكال، سياسيَّة واقتصاديَّة وعسكريَّة.

٥- تحولات خارجيَّة في المحيط الإقليميّ أو في طبيعة التوازنات الدوليَّة، قد تؤثر في إعادة صياغة السياسات الداخليَّة والخارجيَّة في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدوليَّة (٤٧،١٩٩٤- ٤٨).

ثانيًا- تعريف التنمية السياسيَّة:

تُعدُّ التنمية السياسيَّة من المفاهيم شديدة الغموض، إذ لم يتمّ الإجماع على ضبطها أو تحديد تعريف محدد لها لاعتبارات عدَّة منها حداثة مفهوم التنمية السياسيَّة النسبيّ وظهورها أعقاب الحرب العالميَّة الثانية، ولكونها لازمت دراسة المجتمعات الناشئة حديثًا التي سُميت بالعالم الثالث، فمن الباحثين من ذهب إلى أنَّها زيادة المساواة وقدرة النظام السياسيّ وتمايز البنـــى السياسيَّـة(Binder& Coleman 1971)[*].

فلا يوجد _من حيث الواقع_ إجماع أو رؤية متفق عليها لمفهوم التنمية السياسيَّة، ووسائلها وآلياتها، وأهدافها وغاياتها النهائيَّة. وهذا ناتج من الخلفيات والرؤى الأيديولوجيَّة التي حمل بها موضوع التنمية، واختلاف منطلقات وبواعث هذه الأيديولوجيَّات. وأنَّ التنمية بصورتها ومقاصدها المتنوعة التي وضعت منذ بدأ الاهتمام بهذا الحقل، ارتباطًا بالتوجه إلى التأثير على الدول حديثة الاستقلال، لم تحقق الغايات والأهداف الكبرى التي وعدت بالتنمية الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والتحديث والتطور. بل إنَّ غالبية الدول في العالم الثالث، حتى التي اتبعت ما سمى بالتنمية المستقلة، أو التنمية المتمحورة حول الذات، وسياسة إحلال الواردات، وغيرها من النماذج التنمويَّة، لم تنجح في تحقيق تنمية مستقرة، ولا في الخروج من إطار التخلف. وسقطت في أزمات ومشاكل اقتصاديَّة واجتماعيَّة وسياسيَّة مختلفة، أدت في النتيجة إلى تزايد اعتمادها على الدول الصناعيَّة المتقدمة، وتعميق تبعيتها وخضوعها لشروط ومطالب وتدخلات المؤسسات الدوليَّة التي تسيطر عليها الدول الرأسماليَّة الكبرى.

ومنهم من عرّف التنمية السياسيَّة بأنَّها قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخليَّة والخارجيَّة، وتمَّ تعريفها بأنَّها "قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية"، وكذلك عرفت التنمية السياسيَّة "هي عملية بناء الديمقراطيَّة" (بلحاج ٢٠١٠، ٢).

المطلب الثاني: خصائص التنمية السياسيَّة والعوامل المؤثرة فيها:

أوَّلًا: خصائص التنمية السياسيَّة:

إضافة إلى كون التنمية السياسيَّة أحد جوانب التنمية الإنسانيَّة التي تُعدُّ عملية شاملة تتصل بالنظام المجتمعي، فإنَّ هناك عدة مؤشرات وملاحظات تتصل بهذه الطبيعة والتي يتوجب أخذها بالحسبان، وهي :

[١] * يستنتج هذا التعريف من مفهوم ج. كولمان الذي حاول اختصار الدلالات المختلفة للمفهوم في مفاهيم المساواة والقدرة وتمايز البنى السياسيَّة. وقصد بالقدرة "تنمية المشاركة الشعبيَّة وقوانين كونيَّة وإسناد الوظائف السياسيَّة على أساس الجدارة وليس اعتبارًا لمركز موروث". وبالقدرة "فعالية الأداء الحكومي وترشيد الإدارة. يُنظر: (Binder& Coleman 1971).

١. أنَّها عملية Process أو تطور، لذلك تسمى بـ عملية التنمية وليس مرحلة Stage أو درجة level، بمعنى أنَّ التغيير يشير إلى مجموعة من التطورات أو التغيرات التي تحدث في هيكل و وظائف الأبنية السياسيَّة المختلفة، غير أنَّ اتصاف الظاهرة التنمويَّة كعملية لا يعني بالضرورة رفض فكرة وجود طفرة في إطار هذه العمليَّة، رغم تقدُّم بعض الدول بما يسمى القفزات _مثلما في النمور الآسيويَّة_ أو عبر عملية حرق المراحل .

٢. أنَّها ديناميكيَّة أو حركيَّة، أي إنَّها تفترض حركة مستمرة _مستدامة_ دون توقف في الإطار السياسيّ ككل، تتلاءم مع الظروف والتغيرات الجديدة .

٣. أنَّها مفهوم نسبي، بمعنى أنَّ مفهوم التنمية الإنسانيَّة، ومن ثمَّ التنمية السياسيَّة، يمكن أن يكتسب مضامين متباينة بتباين الثقافات والبيئات الحضاريَّة، وذلك لأنّ عملية التنمية لا تتمُّ في فراغ ولكنها ترتبط بالإرث الثقافيّ والإطار المجتمعيّ لكل شعب بعينه.

٤. أنَّها مفهوم محايد من حيث دلالته الأخلاقيَّة أو الشكل السياسيّ الذي يتخذه المجتمع، ما يترتب عليه رفض الافتراض بأنَّ عملية التنمية حتمية الحدوث، فالدراسة العلميَّة للظاهرة التنمويَّة يجب أن لا تستند على هكذا فرضيَّة سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها، بل إنَّ ذلك يتحدد بالإطار التاريخيّ والمجتمعيّ للعملية داخليًّا وخارجيًّا، وإمكانية مؤسساتها المختصة بذلك.

٥. ومن منطلق عدم حتمية عملية التنمية فلا بد من التسليم بوجود نماذج وخبرات متعددة في هذا المجال، وفي كل منها تختلف حسب أهداف النظام السياسيّ من التنمية السياسيَّة وإمكانياته وخططه لتحقيق الأهداف المنشودة .

٦. تُعدُّ التنمية السياسيَّة مفهوم غير وطني، بمعنى أنَّها تحدث في جميع مناطق العالم وكل المجتمعات وكل النظم السياسيَّة تقريبًا، لكن بأشكال ودرجات وآليات متباينة (طاشمة ٢٠٠٧، ١٦).

ثانيًا: العوامل المؤثرة في التنمية السياسيَّة:

يمكن القول إنَّ العوامل المؤثرة في التنمية بمفهومها الشامل هي ذاتها التي تمارس تأثيرها في التنمية السياسيَّة، وبذلك فإنَّ التنمية الشاملة بجميع أجزائها الشاملة تمثل البيئة الحاضنة للعوامل المؤثرة في التنمية السياسيَّة بصورة أكثر تفصيلًا حسب طبيعتها السياسيَّة.

وبما أنَّ التنمية هي عملية تطور متجهة للأمام وتسعى لإحداث تغيير شامل بصورة كليَّة وتقوم على تخطيط إداريّ يؤسس على وجود التعبئة القوميَّة(هادي ١٩٨٩، ١١٦-١١٧) ، فإنَّه وعبر ذلك يمكن تحديد العوامل الرئيسة المؤثرة في التنمية السياسيَّة بما يأتي:

١. العامل المتعلق بالرغبة المجتمعيَّة للتقدم والتطور السياسيّ والإدارة الحقيقيَّة للنهوض والتقدم بالواقع السياسيّ للمجتمع والدولة ونظامها السياسيّ.
٢. العامل الذي يتضمن السعي والعمل على الشروع بعمليَّة التنمية وتهيئة المستلزمات كافة وتهيئة النظام السياسيّ خصوصًا والنظام الاجتماعيّ العامّ في تقبل ومن ثم تنفيذ عمليَّة التنمية السياسيَّة.
٣. وجود خطة تتمُّ عبرها تنفيذ هذه العمليَّة، وذلك بإعداد التخطيط الشامل، الذي يستوعب الحاجات السياسيَّة العامة، ويحقق الأهداف السياسيَّة للدولة، ويستغل الفرص والخيارات المتاحة كافة، وهذا ما لا تقوم به إلَّا السلطة العامة.
٤. وجود التعبئة الجماهيريَّة التي تعدُّ أهم عوامل نجاح واستمرار التنمية السياسيَّة، وتتجسد التعبئة الجماهيريَّة بفاعلية السلوك السياسيّ الذي تقوم قيادة المجتمع بتعزيزه وترسيخه وتنميته وتطويره، وإبقاءه محافظًا على النهج الملائم لخدمة أهداف المجتمع، ويتمُّ ذلك بالحفاظ على الالتحام والتعاون بين السلطة والجماهير لضمان فاعلية وتوجيه السلوك المجتمعيّ للأفراد والجماعات بما يحقق التنمية السياسيَّة. يتضح من ذلك أنَّ التغيير السياسيّ له مكانة متميزة في عملية التنمية السياسيَّة، إذ إنَّ كل نظام سياسي جديد يعمل جاهدًا لإعداد الهيكلية (بناء) لمؤسسات هذه العمليَّة، والتخطيط لها.

المبحث الثاني: نظريَّات التنمية السياسيَّة وآليات تنفيذها وواقع التنمية السياسيَّة في العراق بعد عام ٢٠٠٣

بهدف تسليط الضوء على النظريَّات التي تشكل مرجعيَّة ومنطلق دراسة التنمية السياسيَّة، ومدى مساهمة التغيير السياسيّ الحاصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بإحداث تنمية سياسيَّة في العراق، وعلى نحو خاص في ايجاد المعارضة داخل قبة مجلس النواب، جرى تخصيص هذا المبحث لبحث المسألتين المذكورتين، وعلى النحو الآتي:

المطلب الأوَّل: نظريات التنمية السياسيَّة وآليات تنفيذها

أوَّلًا: نظريَّات التنمية السياسيَّة:

صنف بعض الأكاديميّين والكتاب النظريَّات التي تشكل مرجعيَّة ومنطلق دراسة التنمية السياسيَّة إلى ثلاث نظريَّات رئيسة هي؛ نظريَّة التحديث ومداخلها ومناهجها المتنوعة والتي تنطلق من أفكار علم الاجتماع وعلم السياسة الرأسماليّين؛ والنظريَّة الماركسيَّة المعتمدة على أفكار ماركس ولينين وتطبيقاتها في

الدول الاشتراكيَّة؛ ونظريَّة التبعية التي تمَّ التنظير لها من مفكرين في العالم الثالث، ردًّا على فشل نظريَّات ومشاريع التنمية في هذه الدول، وخاصَّة من مفكري دول أمريكا الجنوبيَّة(شراب ٢٠٠١، ٦٤-٩١) وكذلك (غربي ٢٠٠٣،٧١-٧٢). على حين يصنفها آخرون على أنَّها نظريَّات أوروبيَّة للتنمية السياسيَّة وهي؛ النموذج الليبراليّ السياسيّ الغربيّ أو (النظريات السلوكيَّة)؛ والنموذج الاشتراكيّ المسترشد بالتجارب الاشتراكيَّة؛ ونظريَّة التبعية أو مثلما يسميها (الماركسيَّة الجديدة)، إذ إنَّ مدرسة التبعية لا تخرج في مقولاتها عن أفكار ومقولات لينين(عارف ١٩٩٣، ٦٤-٦٥)

أمّا "ريتشارد هيجوت" الأكاديميّ البريطانيّ وأستاذ الاقتصاد السياسيّ الدولي؛ فيصنف النظريَّات إلى نظريتين رئيسيتين هما، نظريَّة التحديث الغربيَّة؛ والنظريَّة "الراديكالية"، التي يعدّ أنَّها تضمُّ نظريَّة التبعيَّة والنظريَّة الماركسيَّة (الجديدة) (هيجوت ٢٠٠١،15).وشكلت هذه النظريَّات الإطار الفكري لعدد من المناهج والأساليب والاتجاهات الدراسيَّة الفرعيَّة، في تحليل ودراسة مسائل التنمية السياسيَّة. وسنحاول التعرض لها على النحو الآتي:

١- نظريَّة التحديث:

انبثقت نظريَّة التحديث بشكل أساسي من نظريَّة التطور، التي تهتم بتفسير كيفية تحول المجتمعات غير الصناعيَّة إلى مجتمعات صناعيَّة، وتحدد خصائص كل من الحالتين وتؤكد على أنَّ التحديث يتمُّ في اتجاه واحد ويسير من غير الصناعيّ إلى الصناعيّ، إذ اهتمت نظريَّة التطور التي ظهرت في الدول الغربيَّة المتقدمة بدراسة المجتمع وعوامل تغيره وتطوره. وهي تمثل أيضًا المرجع الرئيس لنظريَّات التنمية السياسيَّة التي أُستعملت مفاهيمها ومناهجها وأهدافها، إذ ترى هذه النظريَّة أنَّ التطور والنمو الاجتماعيّ يسير في خط صاعد واحد بمراحل متتالية، يجب أن يمر بها كل مجتمع(عارف ١٩٩٢، ١٦٣-١٧٠).

فهذه النظريَّة تقوم على تقسيم المجتمعات إلى مجتمعات تقليديَّة _المجتمعات المتخلفة_ وأخرى حديثة التي تتمثل بالبلدان الصناعيَّة المتطورة، وتنطلق هذه النظريَّة من فكرة التطور الحتمي الذي يسير بالمجتمعات المتخلفة نحو التقدم والتطور، وتتميز بسمتي العموميَّة والشمول كون التحديث مفهوم شامل يتناول بين طياته التنمية السياسيَّة للمجتمع بأسره دون التركيز على المجتمع السياسيّ فقط، والتحديث يعني نقل المجتمع من التقليد للحداثة في مختلف نشاطات الحياة، ونتيجة لذلك تتحقق التنمية السياسيَّة وبدرجات متفاوتة تبعًا لنوع الأنظمة في الدول المعنية .

ولم تستطع هذه النظريَّة أن تحقق ما كانت تدعو له من عمليَّة تحديث، وتعثرت عمليَّة التنمية وانتقال الدول حديثة الاستقلال من النمط (التقليديّ) إلى النمط (الحديث). وقد اتجه علماء السياسة على ضوء ذلك إلى دراسة مشاكل أو أزمات التنمية والتحديث. ورأى البعض منهم أنَّ عمليات التحديث التي تجري في المجتمعات لا تسير بصورة سلسلة وخطية ومتصاعدة مثلما تمَّ تصويرها من قبل. بل إنَّ تلك

العملية يرافقها أو ينتج عنها مشاكل متنوعة، وأزمات بحاجة إلى حل ومعالجة. وقد حددت تلك الأزمات بشكل ومدى مختلف لدى منظري التنمية، وتمَّ تناولها من زوايا متعددة لدى كل منهم.

٢-نظرية التنمية الاقتصاديَّة:

يركز أصحاب هذه النظريَّة على دور الطبقة الوسطى وتعاظم دورها في المجتمعات، في أنّ التنمية الاقتصاديَّة تتحقق عبر هذه الطبقة التي تمتلك فضائل الروح المدنيَّة والمستويات العالية من التعليم والتمدن، والتي تحقق مستويات من الدخل الفرديّ الذي يغير أنماط المعيشة وتبدل القيم الاجتماعيَّة والثقافيَّة والسياسيَّة التي تهتم بالشأن السياسيّ، التي تسعى لأن تكون الأداة الفاعلة في تحقيق التحول الديمقراطيّ وتحقيق التنمية الاقتصاديَّة والسياسيَّة، وذلك لكون العلاقة الإيجابيَّة الطرديَّة بين التنمية الاقتصاديَّة والديمقراطيَّة نتيجة العامل الاقتصاديّ الذي يُعدُّ السبب الرئيس في استقرار الديمقراطيَّات (Huntington 1987).

ويعدُّ بعضهم أنَّ البرجوازيَّة الوطنيَّة في العالم الثالث والتي سارت بدرب التحرر الوطنيّ والبناء الاقتصاديّ، قطعت شوطًا توقفت عنده بعد فشلها في السير في هذا الطريق إلى نهاياته، فصار هناك تداخل بالضرورة بين القضية الوطنيَّة والقضية الاجتماعيَّة بعد هذا الفشل. وهذا الفشل ناتج عن طبيعة بنية الإنتاج الكولونياليّ في دول العالم الثالث، التي هي بنية عاجزة وتتحكم بها العلاقة الكولونياليَّة. لذا أصبح هناك تداخل في مهام التحرر الوطنيّ لإنجاز التحرر من الاستعمار أو من الهيمنة الاستعماريَّة بأشكالها غير المباشرة، وبين الثورة الاشتراكيَّة، لأنَّ الثورتين ثورة واحدة. إذ إنَّ العلاقة الكولونياليَّة من حيث هي علاقة تبعية بنيويَّة، هي التي تحدد بالضرورة الثورة التحرريَّة الوطنيَّة، في آليتها الداخليَّة كثورة اشتراكيَّة، تقوم بها الطبقة العاملة(عامل ١٩٧٨، ١٩١-١٩٢).

٣- نظرية الثقافة السياسيَّة (الديمقراطيَّة أوَّلًا):

تتناقض هذه النظريَّة مع النظريَّة الاقتصاديَّة نتيجة عدَّة دراسات أُجريت على العديد من البلدان الفقيرة المتقاربة من حيث المستوى المعيشي والأوضاع الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة التي تختلف من حيث الأنظمة السياسيَّة المتباينة بين الديمقراطيَّة والاستبداد السلطويّينِ حيث حققت الدول ذات الديمقراطيَّات الفقيرة نموًا لا يقل سرعةً وحجمًا عمَّا حققته الأوتوقراطيَّات، إذ انتشر في الأخيرة الكوارث والمجاعات والأوبئة الفتاكة والفساد وتفاقم البطالة، ويعزى تفوق الديمقراطيَّات إلى أنَّ نظامها يفسح المجال لمحاسبة شعبيَّة مستمرة وفعالة ورقابة متبادلة بين المؤسسات والسلطات، فضلًا عن إعلام واسع ومطلع على الخيارات المتاحة التي تجعل التصحيح ممكنًا، الأمر الذي يمنح إمكانية التصحيح والتعديل والتحسن نحو سبل أفضل لتسيير الشؤون العامة دون الوقوع بأخطاء كبيرة قد تؤدي إلى إضرار وأزمات اقتصاديَّة وسياسيَّة (زيادة ٢٠٠٦، ٨٤-٨٦).

ثانيًا: آليات التنمية السياسيَّة:

ثمَّة العديد من الطرق والآليات التي من الممكن أن تسهم في دفع عملية التنمية السياسيَّة إلى الأمام، بالإصلاح الإداريّ والمؤسسيّ _عبر الكوادر المهنيَّة المتخصصة والكفاءات العلميَّة_ والتنشئة السياسيَّة وتوسيع نطاق المشاركة في الحياة السياسيَّة، ومن هذه الآليات ما يأتي:

١-آلية الإصلاح والتنمية الإداريَّة المؤسسيَّة:

إذ تقع عملية بناء المؤسسات الإداريَّة في قلب اهتمامات الباحثين في مجال دراسة التنمية السياسيَّة، بل تشكل حجر الزاوية فيها .

٢-الأحزاب السياسيَّة:

يرى "موريس دوفرجيه" أنَّه من الضروري والمهم معرفة طريقة ظهور الأحزاب بدايةً، سواء كان عبر تأثير عوامل خارجيَّة أو داخليَّة، ففي حالة ما إذا كانت العوامل السياسيَّة الداخليَّة هي التي ساهمت في ظهور الأحزاب، فإنَّ هذه الأخيرة ستكون أكثر تناغمًا من الناحية الأيديولوجيَّة، وستعمل على حفظ وتطوير المصالح الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة العليا للدولة في التنظيم القائم، بينما في حالة ظهورها _الأحزاب_ تحت تأثير عوامل خارجيَّة فهي بذلك ستنشأ خارج الجهاز التشريعيّ وتحمل أيديولوجيَّات مغايرة لمجتمعاتها، ومن ثمَّ ستحدث صراعات مع القيادة الحاكمة في دولها(بوعكار ٢٠١٥، ٢١) ، وتتولى مَهمَّة إعداد الكوادر والقيادات وكذلك توعية القواعد الشعبيَّة والإشراف والرقابة على الأداء الحكوميّ للنخب التي حازت على الوظائف القياديَّة والأدوار الحكوميَّة .

٣-القيادة أو النخبة السياسيَّة:

ترتبط النخبة السياسيَّة بمَهَّام ووظائف تمتاز بها عن باقي النخب في المجتمعات، فتقوم بوظيفة التخطيط وقيادة السلوك الإنسانيّ على مستوى البلد، وتوجيه الرأي العام داخل المجتمع، والذي يرتكز على إدراك هذه النخبة للأهداف والمشكلات التي تخصُّ الدولة ومجتمعها، وتقوم أيضًا بمَهمَّة التنسيق والموائمة بين أنشطة المؤسسات والهياكل التنظيميَّة للوصول إلى أفضل عمل مشترك منسق في إطار المجتمع ومواجهة مشكلاته وأزماته المختلفة الداخليَّة والخارجيَّة، وفي هذا تحقيق لمبتغى الجماهير ومطمحهم في المجتمع ولأجل استقرار هياكل ومؤسسات الدولة، ألَّا وهي دفع عمليَّة تحقيق التنمية الشاملة (المجمعي ٢٠٠٩، ١٣٢-١٥٧).

المطلب الثاني: واقع التنمية السياسيَّة في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣

في العراق وبعد سقوط النظام الشموليّ وصعود القوَّى الديمقراطيَّة السياسيَّة الجديدة، ونشوء المنظمات الحقوقيَّة، والدور الفاعل الذي يلعبه الإعلام، وما روجته هذه العوامل من ثقافة قبول الآخر والتعدديَّة السياسيَّة والتنوع والتغيير والتداول السلميّ للسلطة، وتبني الدستور النافذ لعام ٢٠٠٥ للنظام البرلمانيّ النيابيّ ولكل هذه القيم والمبادئ وتجسيد أحكامها في نصوص الدستور والتشريعات اللاحقة التي

أعقبت إقراره، يمكن للباحث التساؤل عن مدى مساهمة التغيير السياسيّ الحاصل بإحداث تنمية سياسيَّة في العراق، وعلى وجه الخصوص في ايجاد المعارضة داخل قبة مجلس النواب في انتقاد ومراقبة عمل الحكومة ومساءلة أعضائها وتقديم المقترحات والبدائل لتصحيح الخطأ والخلل، وما هو مدى مساهمتها في إحداث التنمية السياسيَّة في البلد.

وللإجابة على التساؤل المذكور يمكن القول بما يأتي:

تبنى العراق بعد سقوط النظام الدكتاتوريّ في ٩ نيسان ٢٠٠٣ النظام الديمقراطيّ، وهذا ما أكدَّ عليه الدستور العراقيّ الساعي باتجاه بناء نظام ديمقراطيّ، ونصَّ الدستور العراقي على موضوع التعدديَّة الحزبيَّة في الديباجة.

ويُعدُّ تغيير النظام السياسيّ في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من أهم الأحداث التي طرأت على نظام الحكم، إذ أصبح نظامًا برلمانيًّا (المادة الاولى من الدستور العراقي ٢٠٠٥)، بعد أن كان دكتاتوريًّا لأكثر من ثلاثة عقود، يحكمه حزبًا واحدًا مسيطرًا على جميع مفاصل الدولة، بيد أنَّ النظام السياسيّ الجديد لم ينشأ على أرضية ديمقراطيَّة حقيقيَّة، ولم يفسح المجال الرحب للمعارضة البرلمانيَّة أن تعمل في المجال الرقابيّ والإشراف على عمل الحكومة لجملة من الأسباب، منها: ضعف الثقافة السياسيَّة لدى النائب وافتقاره إلى الوعي السياسيّ، وطبيعة نظم الانتخابات في العراق، وساهمت الديمقراطيَّة التوافقيَّة، التي عمل بها في العراق، بتراجع عمل المعارضة البرلمانيَّة (كاظم ٢٠٢٠، ٦٦).

وقد شهد العراق انفتاح واسع لتأسيس الأحزاب السياسيَّة والجمعيَّات، وأفرز الحرمان السياسيّ ولادة فوضى حزبيَّة وصلت إلى تأسيس مئات الأحزاب والجمعيَّات قدرت أعدادها في انتخابات ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٥ بأكثر من ٢٠٠ حزب سياسيّ وكيان، وقد تصاعدت أعداد الأحزاب في العراق حتى وصلت إلى ٣٠٠ كيانًا وحزبًا في انتخابات ١٥ كانون الأوَّل ٢٠٠٥ (صالح ٢٠٠٨، ٢١٢).

وقد ولَّد هذا الكم الكبير من الأحزاب الديمقراطيَّة التوافقيَّة (المحاصصة)، إذ لم يجرِ تشكيل حكومة عام ٢٠٠٥ عبر الاستحقاق الانتخابيّ وإنّما على أساس التوافق السياسيّ وتقسيم المناصب السياديَّة حسب هذا التوافق، لذلك لا نرى وجودًا لأيّ معارضة برلمانيَّة أو سياسيَّة(موسى ٢٠١٨، ٦٢) ، وهنا نصل إلى أحد أسباب غياب المعارضة البرلمانيَّة في العراق، فكل الكتل الفائزة حاولت الوصول إلى المناصب وتقسيم الغنائم السلطويَّة، فضلًا عن ذلك أنَّ الساسة العراقيّين لم يفهموا من المعارضة إلاّ الرفض والنقد والتعالي، وذلك بسبب النقص الواضح في الثقافة السياسيَّة، فكيف لنا أن نفسر وجود رئيس جمهوريَّة كردي ونائبيه الأوَّل شيعيّ والثاني سنيّ وأنّ يكون رئيس الوزراء العراقيّ شيعيًّا ونائبيه الأوَّل كرديّ والآخر سنيّ، وحتى في المجلس التشريعيّ يكون رئيس المجلس سنيّ ونائبيه الأوَّل شيعيّ والثاني كرديّ، ومن هنا نلاحظ التقسيم القائم على توزيع المناصب بينهم بالمشاركة الوطنيَّة، وهذا ما يعكس لنا أيضًا غياب المعارضة البرلمانيَّة، بسبب توزيع المناصب على كل الأطراف، وفي الوقت الذي تقوم فيه

الانتخابات في كل دول العالم على مبدأ الربح والخسارة، والخاسر يكون معارضًا، فإنَّه في العراق لا توجد خسارة في الانتخابات؛ وذلك لأنَّ تقسيم الحكومة والمجلس التشريعيّ يتمُّ على أساس مذهبيّ وطائفيّ وهذا كله بحُجة مشاركة جميع الطوائف والمذاهب في تشكيل الحكومة.

والديمقراطيَّة التوافقيَّة تُعدُّ حلًا توصل إليه مفكرو الليبراليَّة لمشكلة الاستبداد الديمقراطيّ وهضم حقوق الأقليَّات من طرف الأغلبيَّة، لذا ذهبوا إلى الإقرار بضرورة تقرير حقوق الأقليَّة وتثبيتها دستوريًّا، ضمانًا لعدم إهدارها بواسطة الأغلبيَّة، وهو ما يتحقق في ظل ما أسموه (الديمقراطيَّة التوافقية)(ليبهارت ٢٠٠٦ ، ١٧).

واتجهت القوَّى السياسيَّة العراقيَّة إلى تبني الابتكار الديمقراطيّ التوافقيّ على الرغم من جهلها المركب بمدى توفر شروطه ومتطلبات تحقيقه، وبكيفيات هذا التطبيق وآلياته في بيئتها المجتمعيَّة والسياسيَّة (العيثاوي ٢٠١٥، ٣٥)، وأنّ الديمقراطيَّة التوافقيَّة قد جرى استعمالها في العراق استعمالًا سيئًا، على حين كان المفروض أن تكون الديمقراطيَّة التوافقيَّة مرحلة انتقاليَّة إلى (ديمقراطيَّة الأغلبيَّة)، وتحولت المحاصصة إلى فكرة ثابتة عرفيَّة ألقت بظلالها على العمليَّة السياسيَّة، في تكوين المؤسسات العراقيَّة (السلطة التشريعيَّة، السلطة التنفيذيَّة، السلطة القضائيَّة) (موسى ٢٠١٨، ٦٢) ، أي إنَّها لا تتمتع بقدر كافٍ في تحقيق الاستقرار السياسيّ، والأهم من ذلك لا تتحقق المعارضة البرلمانيَّة، لأنَّ جميع الطوائف قد شاركت بالانتخابات، ومن المعروف أنَّ الانتخابات تقوم على مبدأ الربح والخسارة، فالذي يربح هو من يشكل حكومة ومن يخسر يكون أقليَّة ويصبح معارضًا، بينما في الديمقراطيَّة التوافقيَّة فالكل يشارك في الحكم وهذا ما يسمى بالشراكة الوطنيَّة أو حكومة (الوحدة الوطنيَّة).

أمّا بالنسبة لدستور العراق لعام ٢٠٠٥ فلم يبين الديمقراطيَّة على أساس تحديد النوع أو الصياغة، أنّما أكدّ على ديمقراطيَّة أغلبية دون تحديد الصفة، وهذا لا يعطي الحقّ أن نقول إنَّ الديمقراطيَّة التي أقرَّها الدستور هي ديمقراطيَّة توافقيَّة، فالأمر لا يعود إلى الدستور بل إلى الطبقة السياسيَّة التي كانت مقسمة على أقسام، منها من عارض هذه الديمقراطيَّة ومنها من انجرف بهذا الاتجاه، واستمر الضغط على الكتل السياسيَّة بل على العمليَّة السياسيَّة برمتها من أجل اتباع الديمقراطيَّة التوافقيَّة داخل العمليَّة السياسيَّة في العراق، الأمر الذي أدى إلى أخفاق المؤسسات العراقيَّة في الوصول إلى التوافق، وأدى هذا أيضًا إلى تعطيل دور المعارضة البرلمانيَّة بسبب المحاصصة وتقسيم المناصب تحت ذريعة التوافق السياسيّ (علوان و عطوان ٢٠١١، ٩).

وكانت لهذه المحاصصة الطائفيَّة (مذهبيًّا وقوميًّا)، تأثيرها وتداعياتها السياسيَّة والتشريعيَّة التي خلقت فخاخًا ومشكلات امتلئ بها الواقع السياسيّ العراقيّ بعد عام ٢٠٠٣ بما أساء إلى تجانس ووحدة الرؤى السياسيَّة، وانعكست آثارها السلبيَّة حتى على النسيج الاجتماعيّ العراقيّ الذي شكَّل اختلاف مكوناته وعدم اتفاقها على عدد من فقرات هذا الدستور عامل تهديد للسلم الأهليّ، فضلًا عمَّا تسببت فيه

هذه المحاصصة الطائفيَّة من انعدام الثقة بين أطراف العمليَّة السياسيَّة من أحزاب وقوى وتيارات وشخصيَّات سياسيَّة ما شجعها على الإبقاء على مجموعاتها المسلحة، أو حتى تشكيلها، واستعمالها ضد الخصوم والمنافسين على الرغم من انتفاء الحاجة إلى الأسلوب المسلح في العمل السياسيّ بعد تبني هذه الأطراف للديمقراطيَّة خيارًا للحكم وأسلوبًا لإدارة العمليَّة السياسيَّة، وهو ما تسبب في النهاية في ازدياد حدَّة الاستقطابات الطائفيَّة والعرقيَّة والمناطقيَّة وسلبيتها، ناهيك عن تشظي وعدم استقرار البنية المؤسسيَّة للدولة وانعدام فاعليتها.

وعلى الرغم من كون النظام السياسيّ في العراق هو نظام برلمانيّ، فإنَّ المعارضة تبقى شيئًا مُهمًا، لأنَّ المعارضة سواء في النظام البرلمانيّ ومثلما هو موجود في بريطانيا، أو في نظام الرئاسيّ مثلما موجود في أمريكا تُعدُّ أمرًا ضروريًا، بمعنى أدق أنَّ وجود المعارضة هو شيء مُهم في النظام البرلمانيّ وحتى في النظام الرئاسيّ، لأنَّ المعارضة هي التي تحقق حالة التوازن السياسيّ وتحفظ النظام من الانحراف، لكن بعض فقهاء النظم الدستوريَّة يذهب على وجوب وجود المعارضة السياسيَّة في النظام البرلمانيّ للأسباب الآتية (السرحان ٢٠١٩):

أوَّلًا: لأنَّ رأس السلطة التنفيذيَّة لا ينتخب من قبل الشعب بشكل مباشر، وإنّما يجري انتخابه من قبل البرلمان، بمعنى أنَّ هناك كتلة أكبر تنتخب رئيس السلطة التنفيذيَّة، وهذا يشير ضمنيًا إلى وجود كتلة أقل عددًا، وهي التي تتبنى موضوع المعارضة السياسيَّة، ومع ذلك فإنَّه وطوال أربعة دورات انتخابيَّة في العراق فإنَّ هذا الأمر لا يسير بهذا الشكل، ومن ثمَّ يمكن القول إنَّ هذا النظام السياسيّ كان مشلولًا.

ثانيًا: ثمَّة آليات التأثير المتبادل بين السلطة التشريعيَّة والسلطة التنفيذيَّة، أي إنَّ الحكومة وفي ظلّ النظام البرلمانيّ تستطيع أنَّ تقدم طلب بموافقة الملك لحل مجلس النواب، وأيضًا بإمكان مجلس النواب أن يسحب الثقة عن الحكومة، بمعنى آخر أنَّ كلا الطرفين التنفيذيّ والتشريعيّ في إطار فصل السلطات، يستطيع أن يحقق آليات التأثير المتبادل بين المؤسستين التشريعيَّة والتنفيذيَّة (المادة (٥٨) (ثامنًا/ باء) من الدستور العراقيّ ٢٠٠٥).

وعلى الرغم من أنَّ العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ اختار النظام البرلمانيّ، ليكون هو النظام الدستوريّ المعمول به في العراق وفقًا لدستور عام (٢٠٠٥)، إلَّا أنَّ هذا البلد عانى من خللٍ هيكليّ في بنيته السياسيَّة وفي تشكيلة نظامه السياسيّ، وهذا الخلل تمثلَّ في غياب المعارضة السياسيَّة التي هي ركن من الأركان الأساسيَّة لبناء النظام البرلمانيّ، والسبب في عدم اختيار المعارضة السياسيَّة في الغالب ناجم عدم رغبة جميع الأطراف السياسيَّة، أن تخسر مكانها في السلطة لسببٍ أو لآخر، وبعد هذه المدَّة الطويلة من التجربة السياسيَّة التي امتدت إلى (٢٠) عامًا، وجدنا أنَّ الأحزاب السياسيَّة تتكلم عن المعارضة السياسيَّة وهو خيار جيد بطبيعة الحال، لكنه وللأسف الشديد ناجم عن عدم رغبة الفرقاء

السياسيّين في تحمل مسؤولية الفشل، أو عدم رغبتهم في إبداء الخلل الجوهريّ الذي عانت منه العمليَّة السياسيَّة العراقيَّة (العرداوي ٢٠١٩).

وفي واقع الحال، فإنَّنا عندما نقول (معارضة سياسيَّة)، فهي بالنتيجة ترتبط بوجود قوَّى سياسيَّة أو أحزاب سياسيَّة، بمعنى أنَّ مظهر النظام السياسيّ أصبح يتضمن محورين أساسيّين:

المحور الأوَّل: الأحزاب الموجودة في السلطة وهي تسعى لضمان استمرارها في السلطة.

المحور الثاني: أحزاب تتبنى موضوع المعارضة وتكون ندًا للحكومة وتراقب عمل الحكومة، وتسعى أيضًا لإيجاد الحلول مكان النظام السياسيّ.

لذا ووفقًا لما تقدَّم فعندما نتكلم عن وجود أحزاب في السلطة وأحزاب في المعارضة، نحن نتكلم عن ما يسمى (قوَّة التوازن السياسيّ) بين مجموعتين من الأحزاب، وهذا التوازن يكاد يكون هو الضامن وهو الضابط لمؤسسات النظام السياسيّ ولمؤسسات الدولة، ومن ثمَّ عندما تنعدم المعارضة السياسيَّة تكون قوَّة النظام وقوَّة التوازن معدومة، وبالنتيجة نكون أمام نظام سياسيّ أحادي الجانب أو أُحادي القوَّى السياسيَّة، بمعنى آخر أنَّه يتضمن فقط أحزاب سياسيَّة تسعى للوصول إلى السلطة أو موجودة في السلطة، وتسعى إلى ترسيخ هيمنتها ووجودها في السلطة، أيضًا تتضمن المعارضة السياسيَّة جنبتين أساسيتين(السرحان ٢٠١٩):

الجنبة الأولى: المعارضة بشكلها العضويّ الذي تقوم به الهيئات والتنظيمات السياسيَّة، وتسعى أن تكون محل الحكومة الموجودة حاليًا، وذلك عبر انتقاد وتبني مواقف معينة ضد هذا النظام، فهذه المعارضة لديها منهجًا آخر في إدارة الدولة، وهي تسعى بهذا المنهج أن تصل إلى السلطة، وهذا المنهج يستند إلى رؤيتها السياسيَّة ونظرتها لبناء الدولة بعد التغيير السياسيّ.

الجنبة الثانية: هو جانب موضوعيّ لا يرتبط بالهيئات السياسيَّة، بل يرتبط بأفراد ومنظمات ووسائل إعلام ومنظمات مجتمع مدنيّ، هذا الجانب يعمل على جعل تلك الوسائل معارضة لتوجهات الأحزاب السياسيَّة.

وعلى الرغم من وجود مواقف من قبل عدد من الكتل السياسيَّة الممثلة فعلًا في البرلمان في عدد من المقاعد النيابيَّة كبيرة أو صغيرة بيَّنت فيها تبنيها المعارضة البرلمانيَّة وادعت أنَّها غير مشتركة في بعض الحكومات وأنَّها سوف تتخذ المعارضة الإيجابيَّة داخل المجلس النيابيّ إلَّا أنَّها عادت وأندمجت مع أحزاب السلطة المشكلة للحكومة بعد استرضائها بوزارة أو اثنتين أو هيئة من هيئات الدولة، وخوفها من جهة أخرى أن تكون هي الجهة الوحيدة المنفردة في تبني موضوع المعارضة داخل البرلمان. وأيًّا كانت الأسباب الحقيقيَّة الكامنة وراء هذه الإعلانات وهذه المواقف السياسيَّة فإنَّها أصبحت تحتل مساحة كبيرة من الاهتمام من قبل المختصين بالعلوم السياسيَّة والقانون الدستوريّ، فضلًا عن القوَّى السياسيَّة الموجودة داخل البلد بما فيها القوَّى التي أعلنت المعارضة، لذلك بدأ موضوع المعارضة السياسيَّة يتردد كثيرًا في

الأوساط العلميَّة والأكاديميَّة والإعلاميَّة، من جراء تلك الحقائق آنفة الذكر، بالنتيجة فإنَّ العراق كدولة في خضم الانتقال للديمقراطية أو التحول للنظام الديمقراطيّ وسواء كان جمهوريّ رئاسيّ أو جمهوريّ برلمانيّ، هو بحاجة إلى معارضة سياسيَّة؛ لأنَّ هناك قاعدة في النظام الديمقراطيَّ تقول (لا ديمقراطيَّة حقيقيَّة من دون معارضة سياسيَّة فعليَّة) (ولا ديمقراطيَّة حقيقيَّة من دون تعدديَّة حزبيَّة)، وهذه المقولة وللأسف الشديد لا يمكن تطبيقها في العراق ما بعد (٢٠٠٣)، ومن ثَمَّ فإنَّ المعارضة السياسيَّة هي جزء مُهم من الممارسات السياسيَّة، وهي إطار تقويميّ مُهم وضروريّ للنظام السياسيّ، لاسيما في إطاره البرلمانيّ أو النيابيّ، وهي مؤشر أكيد على أنَّ هذا النظام السياسيّ بلغ من الرقي والتطور، خصوصًا ومع وجود آليات لتصحيح المسار أو الانحراف عن الخط العام، غير أنَّ ما يحزُّ في النفس فعلًا أنَّ هناك عدم اكتراث حقيقيّ بموضوع المعارضة السياسيَّة، وهذا الأمر لا ينطبق على العراق فحسب بل إنَّ أغلب الديمقراطيَّات الناشئة لم تولي اهتمامًا كبيرًا لدور المعارضة السياسيَّة(السرحان ٢٠١٩).

ويمكن أن نخلص إلى القول إنَّ المعارضة السياسيَّة في العراق _ إن وجدت_ بوضعها الحالي لا يمكن أن تقوم النظام السياسيّ، إذ تنطوي الديمقراطيَّة التوافقيَّة في آليَّة عملها على (التوافق والتعطيل) بين جميع المكونات في القرارات البرلمانيَّة ما يمنح لكل مكون القدرة على (التوافق والتعطيل) على قرارات أومصالح المكون الآخر، وهذا ما انعكس سلبًا في العراق حيث التوافقيَّة ولدت المحاصصة الطائفيَّة والحزبيَّة والضعف في المؤسسات التنفيذيَّة والتشريعيَّة، وغياب دور المعارضة البرلمانيَّة بسبب تقاسم السلطة بين جميع المكونات (مراد ٢٠١٢، ١٢٠) ، لذلك فالديمقراطيَّة التوافقيَّة ليست بالمستوى الكافي من التطبيق في المجتمع العراقيّ المتعدد ولا تتمتع بالفاعليَّة الكافية لتحقيق الاستقرار الحكوميّ، ومن أهم مساوئها هو انعدام المعارضة البرلمانيَّة التي تُعدُّ من أهم الانتقادات الموجهة إليها (كاظم ٢٠٢٠، ٧٧) ، وأنَّ تأسيس ائتلافات واسعة أو كبيرة يضعف دور المعارضة ويضيق الخناق على تأسيس معارضة برلمانيَّة فاعلة(البدري ٢٠٠٦،٢٠).

إنَّ الديمقراطيَّة التوافقيَّة تساهم في إضعاف معظم القيم السياسيَّة وأهمها(الأغلبية السياسيَّة، المعارضة، الأقلية السياسيَّة)؛ لأنَّها تحاول إجهاض وجود أيّ اختلاف، مع أنَّ الاختلاف يُعدُّ ركيزة أساسية للمعارضة التي يجب أن تتوفر في أيّ عمليَّة ديمقراطيَّة (جبر ٢٠٠٦، ٣).

إنَّ الأخذ بالديمقراطيَّة التوافقيَّة قد جعل من أدوات مجلس النواب غير فاعلة لاسيما العمل الرقابيّ المتمثل بالمعارضة البرلمانيَّة، لأنَّ الأعضاء أنفسهم منتمين إلى الأحزاب التي تشارك في السلطة وهي المسؤولة عن توجيه النواب، الذين لهم ولاءات حزبيَّة فوق ولاءات النظام، لذلك نجد عدم وجود معارضة فاعلة تجاه قرارات السلطة التنفيذيَّة خوفًا من أن تنالهم العقوبات الحزبيَّة من قبل رؤساء الأحزاب(سليمان ٢٠٠٧، ١٣٠) ، وهذا ما انعكس بالسلب على أداء المجلس النيابيّ وفي معظم الحالات التي أدى بها البرلمان دورًا رقابيًا فكان ذا طابع شخصيّ أو لأغراض حزبيَّة، وحتى فيما يخصُّ مسألة استجواب الوزراء

والمسؤولين في الدولة فكانت أغلب الاستجوابات تفتقر إلى النتائج(العنبكي ٢٠٢٠، ٨٢) ، بعد أن تشكلت الحكومة وفق مبدأ الديمقراطيَّة التوافقيَّة، أي على أساس التوافق السياسيّ الوطنيّ(العنبكي ٢٠١٢، ٣٦٤-٣٦٥).

الخاتمـــة

أوَّلًا: النتائج:

تبيّن لنا من هذا البحث أنَّ مفهومي التغيير السياسيّ والتنمية السياسيَّة بالمعنى المتداول حاليًا، هما مفهومان يحتويان على دلالات متعددة، وأنَّ النظريَّات التي وضعت لدراسة وتحليل موضوع التنمية هي من أجل دراسته وتحليله للكشف عن عيوبه ونقائصه، للوصول إلى ضرورة الرشاد والفاعليَّة والحسّ الوطنيّ للنهوض بالمجتمعات وتطويرها بما يحقق محاربة تركيز السلطة وسوء استعمالها، لخلق أنظمة ديمقراطيَّة تترسخ معها مفاهيم الدولة الوطنيَّة والمواطنة والرفاه الاجتماعيّ، من طريق تنشئة اجتماعيَّة واقتصاديَّة وسياسيَّة للأجيال تستطيع مواجهة التحديات والصعوبات التي تعيق انخراط هذه البلدان في عمليَّة تنمويَّة حقيقيَّة، كون عمليَّة التنمية السياسيَّة _التي هي جزء من أجزاء الفعل التنمويّ العام_ ومن ثم التنمية الإنسانيَّة الشاملة تحقق إعادة النظر في المفاهيم والأطر النظريَّة التي تتناول واقع التنمية والتحولات السياسيَّة للوصول إلى تشخيص دقيق وصحيح للواقع، وتحديد أسباب الإخفاق والنجاح في التنمية الإنسانيَّة، ودور التنمية السياسيَّة في تطويره على سلم الأولويات الوطنيَّة في صياغة برامج تنموية وترتيبات مؤسسيَّة تراعي الجانب الإنسانيّ وتفتح المجال أمامه في المشاركة السياسيَّة بمختلف أبعادها، وهذه تمثل شروطًا للدول وتنمية سياسيَّة ضروريَّة ونوعيَّة للنهوض من حالة الركود والتخلف، لبناء نهضة حقيقيَّة وإنسانيَّة شاملة.

لقد أثبتت التجربة فشل مبدأ المحاصصة السياسيَّة الذي استندت إليها العملية السياسيَّة العراقيَّة الحالية في بناء المواطنة العراقية، إذ أصبح الولاء للطائفة أكبر من الولاء للوطن، وهذه أهم عيوب الديمقراطيَّة التوافقيَّة خصوصًا في مجتمع مثل المجتمع العراقيّ الذي لم يهضم بعد المبادئ الأساسيَّة للديمقراطيَّة، فكيف يمكن أن يعي أنّ الديمقراطيَّة التوافقيَّة هي إحدى المراحل التي توصله إلى الديمقراطيَّة (الأغلبية الانتخابيَّة) التي تأتي عبر صناديق الاقتراع، وليس أغلبية المكون الاجتماعيّ وغيره. وممَّا يلاحظ على الحالة العراقيَّة أنَّ الصراع السياسيّ والمحاصصة السياسيَّة باتا يؤديان إلى تشظي المجتمع بشكل ينذر بخطر كبير في حال استمرار الوضع على حاله من دون إصلاح، وأنَّ الانتقال من دولة المكونات إلى دولة القانون والمواطنة سيؤدي إلى تقوقع الطائفيّين مجتمعيًّا داخل الطائفة أو العشيرة أو العرق وانحسار مشروعهم وفشله، وهذا مرهون بقوَّة أداء الدولة وقدرتها على بناء الأمة عبر رسائل الاطمئنان التي ترسلها الحكومة ويستلمها المواطن، ومفادها العدالة والمساواة والمواطنة وإقرار حقوق الإنسان والابتعاد عن الطائفيَّة السياسيَّة أو القوميَّة أو الدينيَّة أو المذهبيَّة.

ثانيًا: التوصيات:

وفي ضوء ما تقدَّم يقدم الباحث المقترحات الآتية:

١. أن تكون الدولة هي الحاضنة للسلطة وليس العكس، وهذا ما يجب أن تكون عليه الحلول في المؤسسات الأخرى، بمعنى أن تكون المؤسسات قائمة بنفسها لا مؤسسات أفراد.
٢. التفاعل والتواصل والتكامل بين مختلف الأطياف السياسيَّة العراقيَّة ومحاولة الالتقاء والاتفاق على ثوابت وطنية مشتركة، بما يؤمن تكوين مجتمع مدني منسجم يصهر تلك الألوان والأطياف في بودقته الموحدة.
٣. ضرورة مغادرة الديمقراطيَّة التوافقيَّة والانتقال إلى مرحلة الأغلبية السياسية وفقًا للعمل الديمقراطيّ؛ لأنَّ إطالة هذه المرحلة من شأنه تركيز مبدأ المحاصصة، واتباع آلية تلائم التعدديَّة السياسيَّة والمجتمعيَّة وتراعي التساوي القانونيّ والسياسيّ في الحقوق والواجبات أمام القانون دون النظر إلى المنحدر الاجتماعيّ أو الدينيّ أو المذهب أو العرقيّ للوصول إلى ديمقراطيَّة الأغلبية السياسيَّة وليس المحاصصة.
٤. يقترح الباحث تعديل الدستور بما يضمن تأسيس معارضة سياسيَّة ويضمن حقوقها بقانون، وتعديل النظام الانتخابيّ بما يضمن أفضل تمثيل لأصوات الناخبين ويعمل على تعزيز التمثيل المتناوب على السلطة، وعلى ذلك من الأفضل تعديل نظام الانتخاب من نظام التمثيل النسبيّ إلى نظام الأغلبيَّة ذي الدور الواحد، إذ ثبُت من تجارب الدول التي تبنَّت هذا النظام الذي يعمل على تنظيم العمل الحزبيّ ويُسهم في إنتاج حكومات مستقرة ومعارضة فاعلة.

المصادر باللغة العربية:

١. البدريّ ، خميس. ٢٠٠٦. الديمقراطيَّة التوافقيَّة والحياة السياسيَّة في العراق. مجلة الدراسات العراقيَّة. العدد (٤). العراق.
٢. بركات وآخرون، نظام. ١٩٨٧. مبادئ علم السياسة. ط٢. عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع.
٣. البغداديّ ،عبد السلام إبراهيم. ٢٠١١. النظم السياسيَّة العربيَّة وتحديات التغيير والإصلاح السياسيّ. ط١. بغداد: دار الكتب العلميَّة.
٤. بلحاج، صالح. ٢٠١٠. التنمية السياسيَّة. نظرة في المفاهيم والنظريات. جامعة الجزائر. ط١ . الجزائر.
٥. بوعكاز، حساني. ٢٠١٥. التنمية السياسيَّة بين النظريَّة والتطبيق. رسالة ماجستير. جامعة الدكتور الطاهر ملاي. الجزائر .
٦. جبر ، عبد العظيم. ٢٠٠٦. ثقافة المعارضة. صحيفة الصباح. ملحق آفاق استراتيجيَّة. العدد (٨٤٤). العراق.
٧. زيادة، رضوان. ٢٠٠٦. الديمقراطيَّة التوافقيَّة كمرحلة أوليَّة في عمليَّة التحول الديموقراطيّ. مجلة المستقبل العربيّ. العدد ١٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيَّة.

٨. السرحان ، حسين أحمد. ٢٠١٩. المعارضة السياسيَّة بين ضرورات المصلحة الحزبيَّة والنظام السياسيّ. حلقة نقاشيَّة نظمها مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجيَّة في ٢ تموز منشور على الشبكة الدوليَّة على الرابط الآتي: http://fcdrs.com/polotics/1270 (تاريخ الزيارة: ٢٠٢١/٩/١).

٩. سليمان ، قحطان أحمد. ٢٠٠٧. الأسس الفكريَّة لبناء الدولة في العراق. مجلة العلوم السياسيَّة. العدد (٣٤). السنة (١٧). كليَّة العلوم السياسيَّة. جامعة بغداد.

١٠. شراب ، ناجي صادق. ٢٠٠١. التنمية السياسيَّة. دراسة في النظريَّات والقضايا. ط٢. غزة : مكتبة دار المنارة.

١١. صالح ، نغم محمد. ٢٠٠٨. التعدديَّة الحزبيَّة في العراق ومتطلبات انجاحها. مجلة العلوم السياسيَّة. العدد (٣٥). كليَّة العلوم السياسيَّة. بغداد.

١٢. طاشمة، أبو مدين. ٢٠٠٧. استراتيجيَّة التنمية السياسيَّة: دراسة تحليليَّة لمتغير البيروقراطيَّة في الجزائر. أطروحة دكتوراه. . جامعة بن يوسف بن خدة. الجزائر.

١٣. عارف ، نصر محمد. ١٩٩٢. نظريَّات التنمية السياسيَّة المعاصرة. دراسة نقديَّة مقارنة في ضوء المنظور الحضاريّ الإسلاميّ. فرجينيا. الولايات المتحدة الأمريكيَّة.

١٤. عامل ،مهدي. ١٩٧٨. مقدمات نظريَّة لدراسة أثر الفكر الاشتراكيّ في حركة التحرر الوطنيّ. القسم الثاني. في نمط الإنتاج الكولونياليّ. الطبعة الثانية. بيروت: دار الفارابيّ.

١٥. عبد الفتاح ،إسماعيل. ٢٠٠٨. معجم المصطلحات السياسيَّة والاستراتيجيَّة. ط١. القاهرة : العربي للنشر والتوزيع.

١٦. العرداويّ، خالد عليوي.٢٠١٩. المعارضة السياسيَّة بين ضرورات المصلحة الحزبيَّة والنظام السياسيّ. حلقة نقاشية. مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجة.

١٧. علوان،علي محم و عطوان ، خضر عباس. ٢٠١١. أداء البرلمان السياسيّ أفكار أساسيَّة لعمل برلمانيّ رشيد. بيت الحكمة. مجلة الحكمة. بغداد. العدد ٥١.

١٨. العنبكيّ ، طه حميد. ٢٠١٢. إشكالية العلاقة بين السلطتين التشريعيَّة والتنفيذيَّة الاتحاديتين وفق الدستور العراقي النافذ. بحث مشارك في أعمال المؤتمر العلميّ السنويّ الثالث لـ(سكول) العلوم السياسيَّة – جمجمال – جامعة السليمانيَّة. السليمانيَّة.

١٩. العنبكي وآخرون ، طه حميد .٢٠٢٠. أداء البرلمان العراقيّ رؤية تقويميَّة في التقرير الاستراتيجيّ العراقيّ (٢٠١٠-٢٠١١).بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجيَّة.

٢٠. العيثاويّ، ياسين محمد حمد. ٢٠١٥. الانعكاسات السلبيَّة للمحاصصة السياسيَّة على البنية المؤسسيَّة والمجتمعيَّة للنظام الديمقراطيّ في العراق _الشرق الأوسط أنموذجًا. مجلة دراسات دوليَّة. العدد ٦٠. العراق: مركز الدراسات الاستراتيجيَّة والدوليَّة.

٢١. غربي وآخرون، علي. ٢٠٠٣. تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

٢٢. كاظم ،علي مهدي. ٢٠٢٠. إشكالية غياب المعارضة البرلمانيَّة وأثرها في أداء النظام السياسيّ في العراق بعد عام ٢٠٠٥ ومتطلبات إنجاحها. رسالة ماجستير مقدمة إلى معهد العلمين للدراسات العليا. العراق.

٢٣. ليبهارت، ارنت. ٢٠٠٦ . الديمقراطيَّة التوافقيَّة في مجتمع متعدد. ترجمة حسني زينة. ط١. بغداد– بيروت :معهد الدراسات الاستراتيجيَّة.

٢٤. المادة (٥٨) (ثامنًا/ باء) من الدستور العراقيّ لعام ٢٠٠٥.

٢٥. المادة الاولى من الدستور العراقيّ لعام ٢٠٠٥ .
٢٦. المجمعيّ ،حمد شطب عيدان. ٢٠٠٩. النخبة السياسيَّة وأثرها في التنمية السياسيَّة. مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونيَّة والسياسيَّة. العدد ٤. العراق.
٢٧. مراد ،علي عباس. ٢٠١٢. حول بعض مشكلات إعادة بناء الدولة. بغداد: مؤتمر بيت الحكمة العلميّ السنوي بخصوص بناء الدولة.
٢٨. المرسوميّ ، عماد مؤيد جاسم. ٢٠٠٦. أثر دراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القوميَّة –التنمية البشريَّة نموذجًا. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة النهرين. كلية العلوم السياسيَّة. العراق.
٢٩. مصطفى وآخرون، إبراهيم. د ت. المعجم الوسيط. مجمع اللُّغة العربيَّة. الجزء الأوَّل. باب الهمزة.
٣٠. مقلد ، إسماعيل صبري و ربيع ، محمد محمود. ١٩٩٤. موسوعة العلوم السياسيَّة. جامعة الكويت. الكويت.
٣١. موسى ،عبد المطلب عبد المهدي. ٢٠١٨. ظاهرة العنف السياسيّ في العراق بعد عام ٢٠٠٣ :دراسة في الأسباب وسبل المواجهة. بيروت: دار و مكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع.
٣٢. هادي ، رياض عزيز. ١٩٨٩. المشكلات السياسيَّة في العالم الثالث. بغداد: بيت الحكمة.
٣٣. هيجوت ، ريتشارد. ٢٠٠١. نظرية التنمية السياسيَّة. ترجمة حمدي عبد الرحمن. محمد عبد الحميد. الطبعة الأولى. عمان: المركز العلميّ للدراسات السياسيَّة.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abdel Fattah, Ismail. 2008. Dictionary of Political and Strategic Terms. 1st ed. Cairo: Al-Arabi for Publishing and Distribution.
2. Al-Aithawi, Yassin Muhammad Hamad. 2015. The Negative Implications of Political Quotas on the Institutional and Societal Structure of the Democratic System in Iraq - The Middle East as a Model. Journal of International Studies. Issue 60. Iraq: Center for Strategic and International Studies.
3. Al-Anbaky and others, Taha Hamid. 2020. The Performance of the Iraqi Parliament: An Evaluative Vision in the Iraqi Strategic Report (2010-2011). Baghdad: Hammurabi Center for Strategic Studies and Research.
4. Al-Anbaky, Taha Hamid. 2012. The problem of the relationship between the federal legislative and executive authorities according to the current Iraqi constitution. Participatory research in the proceedings of the third annual scientific conference of (School) of Political Science - Jamjamal - University of Sulaimani. Sulaimani.
5. Al-Ardawi, Khaled Aliwi. 2019. Political opposition between the necessities of partisan interest and the political system. Discussion session. Al-Furat Center for Development and Strategic Studies.
6. Al-Badri, Khamis. 2006. Consensus Democracy and Political Life in Iraq. Journal of Iraqi Studies. Issue (4). Iraq.
7. Al-Baghdadi, Abdul Salam Ibrahim. 2011. Arab Political Systems and the Challenges of Political Change and Reform. 1st ed. Baghdad: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.

8. Al-Majmai, Hamad Shatab Eidan. 2009. The Political Elite and Its Impact on Political Development. Tikrit University Journal of Legal and Political Sciences. Issue 4. Iraq.
9. Al-Marsoumi, Imad Mu'ayyad Jassim. 2006. The Impact of Studying the Forces of Change in Anticipating the Future of the Nation-State - Human Development as a Model. Unpublished PhD Thesis. Al-Nahrain University. College of Political Science. Iraq.
10. Al-Sarhan, Hussein Ahmed. 2019. Political Opposition between the Necessities of Partisan Interest and the Political System. A discussion panel organized by the Euphrates Center for Development and Strategic Studies on July 2, published on the international network at the following link: http://fcdrs.com/polotics/1270. (Date of visit: 9/1/2021).
11. Alwan, Ali Muhammad and Atwan, Khader Abbas. 2011. The performance of the political parliament, basic ideas for rational parliamentary work. Bayt Al-Hikma. Al-Hikma Magazine. Baghdad. Issue 51.
12. Amel, Mahdi. 1978. Theoretical Introductions to Studying the Impact of Socialist Thought on the National Liberation Movement. Part Two. In the Colonial Mode of Production. Second Edition. Beirut: Dar Al-Farabi.
13. Aref, Nasr Mohammed. 1992. Contemporary Theories of Political Development. A Critical Comparative Study in Light of the Islamic Civilizational Perspective. Virginia. United States of America.
14. Article (58) (Eighth/B) of the Iraqi Constitution of 2005.
15. Article One of the Iraqi Constitution of 2005.
16. Barakat et al., Nizam. 1987. Principles of Political Science. 2nd ed. Amman: Dar Al-Karmel for Publishing and Distribution.
17. Belhaj, Saleh. 2010. Political Development. A Look at Concepts and Theories. University of Algiers. 1st ed. Algeria.
18. Binder, L. & Coleman, J. 1971. Crises and Sequences in political development Princeton, Princeton University Press.
19. Bouakaz, Hassani. 2015. Political Development between Theory and Practice. Master's Thesis. Dr. Taher Malai University. Algeria.
20. Gharbi et al., Ali. 2003. Community Development from Modernization to Globalization. First Edition. Cairo: Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution.
21. Hadi, Riyadh Aziz. 1989. Political Problems in the Third World. Baghdad: Bayt Al-Hikma.
22. Higot, Richard. 2001. The Theory of Political Development. Translated by Hamdi Abdul Rahman. Muhammad Abdul Hamid. First Edition. Amman: The Scientific Center for Political Studies.
23. Huntington, S. P. 1987 ."The Goals of development" in Myron Weiner and. Huntington ،S. P. 1994. Understanding Political Development. Harper Collins.
24. Jabr, Abdul Azim. 2006. Opposition Culture. Al-Sabah Newspaper. Strategic Horizons Supplement. Issue (844). Iraq.
25. Kazem, Ali Mahdi. 2020. The Problem of the Absence of Parliamentary Opposition and Its Impact on the Performance of the Political System in Iraq

after 2005 and the Requirements for Its Success. Master's Thesis Submitted to the Institute of Al-Alamein for Graduate Studies. Iraq.
26. Lijphart, Arnett. 2006. Consensual Democracy in a Diverse Society. Translation Hosni Zeina. 1st ed. Baghdad-Beirut: Institute of Strategic Studies.
27. Muqallid, Ismail Sabry and Rabie, Muhammad Mahmoud. 1994. Encyclopedia of Political Science. Kuwait University. Kuwait.
28. Murad, Ali Abbas. 2012. On Some Problems of Rebuilding the State. Baghdad: Bayt Al-Hikma Annual Scientific Conference on State Building.
29. Musa, Abdul Muttalib Abdul Mahdi. 2018. The Phenomenon of Political Violence in Iraq after 2003: A Study of the Causes and Ways of Confrontation. Beirut: Dar and Library of Al-Basaer for Printing, Publishing and Distribution.
30. Mustafa et al., Ibrahim. d.t. Al-Mu'jam Al-Wasit. Academy of the Arabic Language. Part One. Bab Al-Hamza.
31. Saleh, Nagham Mohammed. 2008. Pluralism in Iraq and the requirements for its success. Journal of Political Science. Issue (35). College of Political Science. Baghdad.
32. Shurab, Naji Sadiq. 2001. Political Development. A Study in Theories and Issues. 2nd ed. Gaza: Dar Al-Manara Library.
33. Suleiman, Qahtaan Ahmed. 2007. The Intellectual Foundations of State Building in Iraq. Journal of Political Science. Issue (34). Year (17). College of Political Science. University of Baghdad.
34. Tashma, Abu Madin. 2007. Political Development Strategy: An Analytical Study of the Bureaucracy Variable in Algeria. PhD Thesis. University of Ben Youssef Ben Khedda. Algeria.
35. Ziyada, Radwan. 2006. Consensus Democracy as an Initial Stage in the Democratic Transformation Process. Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine. Issue 12. Beirut: Center for Arab Unity Studies.